

وستر رأسه وستر المرأة وجهها ولبسها قفارا وثانيها استعمال
الطيب وثالثها إزالة شعر الوجه والرأس وربها إزالة شعره
وخامسها الوضوء ومقدماته وسادسها المتكسب للنيات وسابعها القبول
للصبر وهي على ثلاثة أقسام ما يحرم على الرجل فقط كستر بعض رأسه
وما يحرم على المرأة فقط كستر بعض وجهها وما يحرم عليها وهو
ما عدا ذلك وكلها من الصغائر الأقتل الضمير والجاء المفسد فانها
من الكليات وكذا ذكره ابن حجر في حاشية الأيضاح مستجاب في المنازل والنزول
والمراد بالاجزاء الجوف في الجبالية او نفس النية في المحرمات
يسمى اشار اليه من انما في كسب للمصنف هي في حرم
بالاجزاء على انما مطلقا او بوجه او غيرها والنية في قول او
بذكر متصل او مقطوعه ولو لم يسمه او مجرد المضافة من فاعلها ولو
على طرفه على ذكره حتى يحرم على المرأة الخلال فحرم منه ويحرم على
الرجال الا في حال الاحرام المرأة ما لم يرد به تحليلها بشرطه الا في حرم
بالسب لا غير قوله اي فلا تفرقا بين الحيز وعفن النهر اذ لو سجد على ظاهره
استنبه وقعه في الحج لان اخباره صدق ونظما عداة ذلك وانما كثيرا قوله
والرقت مفسر اي حرمه ابن عباس بالوجهي قال الشافعي
يرس من انفس الحديث رواه ابنه وفيه عن رقت الرجال نظرا
واحد الحديث لينه وورقة قال الشافعي لها بشر مثل الحديث ومنطق
رحيم الحراشي لا يهرأ ولا يترك الفسوق المفصدة والجرال المسأ والمخاضة
مع الرذقا والذم وغيره واقتصر انه على تفسير الرقت لانه محل الشاهد
قوله وقوله اي في نظر وليس ومما نقتضيه بشهوة هم وروسيا في ما في
النظر من التفصيل قوله بشهوة اي ولو لم يرد عدم الانزال او مع حائل
والادوم في النظر بشهوة والقيلة يحايل وان الانزال بخلاف ما سواها
من المقدمات فان فيها الدم وان لا ينزل ان با شرعيا بشهوة
ويحتاجها الاستئذان انه لا يرد في الدم منه من الانزال ويندرج دم الماشرة
في المعاشرة في نية الجاء الوافق بقدمها او قبلها وتزاد في سببها بالوقوف
بعضها المفسد او يترك التحليل سواء اطل الزمن يوم المحرمات والجاء
ان قصر اما حيث لا شهوة ولا حرمة ولا نية اتفاقا او اذ ادم

ابن

واذا تكررت

واذا تكررت المقدمات تكررت الشاة على قياس تكررها بغير الوضوء
بين التحليل اها فاده الزيادة قوله بخوف يده كيد زوجته وامته
سواء انزل ام لا لكن انما يلزم به الدم ان انزل وفيه عدم الاستئذان بيده
من المحرمات بسبب الاحرام تسامح لانه حرام مطلقا من الصغائر
فكان الاولى ان يقبله سيد جلسته والى اصل الاحرام يجب بالمباشرة بشهوة
بدون حائل ومنها القيلة انزال ام لا والاستئذان انزال وان الاستئذان
غير الخلة حرام مطلقا وبسببها حرام في الاحرام قوله حتى الصوم
سبب منه انه لا بد ان تلحق القيلة بالاحرام ولما ينقض الوضوء لانه
لا بد من كونه عامدا عالما بختار كما ساق قوله بخلاف الانزال هذا محرم
قوله مباشرة وقوله بالنظر او العتد ان فان لا يحرم ولو بشهوة بل هو
مكروه ما لم يكن من عادته فان كان من عادته ذلك او كره حرمه ولو
العذبة وعليه يحل كلامه فيها تقدم فلا وجه لتصويب اسقاطه
وتكلم اي عقده لنفسه او لغيره باذن او وكالة او ولاية او كذا لو كان المعقد
له محرم والعاقبة حلالا فانه يحرم ولا يصح ولا فدية فيه وينيب للمحرم
ترك الخطية وكرهت رجعت وسار كونه غاشيا في تمام الخلال قوله
لا يتكلم المحرم اي لا يزوج ولا ينكح اي يزوج غيره والكا في مسورة فيها
واليا سفوحة في الاول مضمومة في الثاني ويحرم عليه قوله ونظيب
بما شين كما في بعض النسخ وهو الصواب لانه الفعل الموصوف بالحرمة
وفي نسخة بيا وهو خطأ لانه اثر الفعل وهو لا يتوصف بحرمة ولا فدية
في حرمة ذلك بين الذكر وغيره ولو اخصر ولا بد ان يكون نحو النكاح
له اما قبل ليس فيحل تطيبه ويحوز استئذانه قوله في برن اي
ولو باطنا بنحو كل كما ساقا واحتقان فيحرم اكل الماوردية الموقوفة
وهو له او نوب اي او نعل ولو قال او ملبوس كما في نسخة ليشمل ذلك
وعبارته هنا كعبارة المنهاج واعتبرها في المنهج بعد شرحها
محل ما لا يسهو قوله بما يسمى طيبا اي بما يقصد منه الاحتية الطيبة
غالباً ولو مع غيرها بخلاف ما يقصد به الكا وقد اختلفوا في ارتج وقبول
وسبيل وسائر الايام الطيبة وما يقصد لونه كحاشي خضف
ولا حرمة فيه ولا فدية ولا بد ان يكون استعمال الطيب نفس المحرم
ليخرج ما لو طيبه غيره بغير اذنه وقدرته على دفعه وما لو اذنت عليه

اضمأ اي لا يشتم

او تداو